

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة أعمال



عنوان البحث

تأثير سياسات وأنظمة الرعاية الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية : تحليل

مقارن لأنظمة الرعاية الصحية المختلفة

اسم الطالب	الرقم الجامعي
عادل علي نوح	٢٣٣٠٠٢٢٥٢
احمد محمد العمري	٢٣٣٠٠١٠٩

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٤

قائمة المحتويات:

٢	قائمة المحتويات:
٣	مقدمة:
٥	مشكلة الدراسة:
١٥	أهمية الدراسة:
١٧	أهداف الدراسة:
١٩	تساؤلات الدراسة
١٩	فروض الدراسة:
٢٠	الدراسات السابقة:
٢٥	المنطلقات النظرية للدراسة:
٢٦	المنهجية وطرق البحث:
٢٨	أدوات الدراسة:
٢٩	حدود الدراسة :
٣٠	المراجع:

مقدمة:

في السنوات الأخيرة، شهدت المملكة العربية السعودية تطورات ملحوظة في مجال الرعاية الصحية، مما أثر بشكل كبير على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية. يُعزى هذا التغيير إلى مجموعة من السياسات والأنظمة التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الصحية، تعزيز الكفاءة، وتحقيق الاستدامة في القطاع الصحي. تُعد هذه السياسات جزءاً من رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تعزيز جودة الحياة وتوفير خدمات صحية متميزة للمواطنين والمقيمين.

السياسات الصحية الجديدة التي تم اعتمادها في المملكة العربية السعودية كانت تهدف بشكل رئيسي إلى تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة. تم اعتماد معايير دولية للجودة والاعتماد في المستشفيات والمرافق الصحية، مما أدى إلى رفع مستوى الخدمات وتقليل الأخطاء الطبية. هذه المعايير شملت تحسين بيئة العمل في المستشفيات، تطوير المعدات الطبية، وتحديث الإجراءات العلاجية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز التدريب والتعليم المستمر للكوادر الصحية لضمان مواكبة أحدث التطورات الطبية والتقنيات الحديثة، مما أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات الصحية وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات طبية متطورة وفعالة (Aljohani، ٢٠٢٤).

تبنى التكنولوجيا في القطاع الصحي كان أحد العناصر الأساسية في السياسات الصحية الجديدة. تم إدخال السجلات الصحية الإلكترونية، التي ساعدت في تحسين إدارة معلومات المرضى وتقليل الأخطاء الطبية الناتجة عن المعلومات الورقية. كذلك، تم استخدام الذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض وتحليل البيانات الصحية، مما أتاح تقديم رعاية صحية مخصصة وأكثر دقة للمرضى. تطبيقات الصحة الرقمية أصبحت أيضاً جزءاً لا يتجزأ من النظام الصحي، حيث تسهم في تعزيز التواصل بين المرضى والأطباء وتوفير خدمات الرعاية الصحية عن بُعد. هذه الابتكارات التكنولوجية أسهمت في تحسين إدارة المنشآت الصحية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية، تقليل التكاليف، وتوفير خدمات صحية مخصصة وأكثر دقة للمرضى.

أتاحت السياسات الصحية الجديدة فرصاً أكبر للتمويل والاستثمار في القطاع الصحي. تم تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما ساعد على ضخ استثمارات جديدة في البنية التحتية الصحية، تطوير المستشفيات،

وإنشاء مراكز طبية متخصصة. هذه الشراكات ساهمت في تعزيز قدرة المنشآت الصحية على تقديم خدمات عالية الجودة وزيادة قدرتها التنافسية. التمويل والاستثمار المستمر في القطاع الصحي لم يقتصر فقط على تطوير البنية التحتية، بل شمل أيضًا دعم البحث والتطوير في المجالات الطبية، مما أدى إلى تحسين الابتكارات العلاجية وتقديم خدمات صحية متقدمة (Al-Kahtani، ٢٠٢٢).

ورغم هذه التحسينات الملحوظة، تواجه المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية تحديات مرتبطة بارتفاع تكاليف التشغيل. تبني التكنولوجيا الحديثة وتوظيف الكوادر المتخصصة يتطلب استثمارات كبيرة، مما قد يؤثر على ميزانيات المستشفيات والمرافق الصحية. هذا يستدعي ضرورة وجود استراتيجيات مالية محكمة لضمان استدامة هذه المنشآت. بالإضافة إلى ذلك، تأتي السياسات الصحية الجديدة مع تغييرات تنظيمية مستمرة، مما يفرض على المنشآت الصحية التكيف بسرعة مع المتطلبات الجديدة. إدارة هذه التغيرات تتطلب موارد إضافية وخططاً تدريبية مستمرة لضمان الامتثال وتحقيق الأهداف المنشودة.

البيروقراطية والإجراءات الإدارية تمثل تحديًا آخر يواجه المنشآت الصحية رغم الجهود المبذولة لتبسيط الإجراءات وتحسين الكفاءة. بعض المنشآت الصحية لا تزال تواجه تحديات بيروقراطية تعيق سير العمل، مما يستدعي تحسين الإجراءات الإدارية، تعزيز الشفافية، وتبني ممارسات إدارية حديثة. التعامل مع هذه التحديات يتطلب جهودًا مستمرة لتطوير نظم الإدارة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

السياسات الصحية أثرت أيضًا بشكل كبير على القوى العاملة في القطاع الصحي. ركزت السياسات على أهمية تطوير الكوادر البشرية من خلال إطلاق برامج تدريبية وتأهيلية للمهنيين الصحيين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم. هذا التطوير المهني يساهم في تحسين الأداء وزيادة رضا العاملين، مما ينعكس إيجابًا على جودة الرعاية الصحية المقدمة. مع تزايد الطلب على خدمات صحية عالية الجودة، أصبحت الحاجة ملحة لاستقطاب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بها. السياسات الصحية في المملكة تدعم توفير بيئة عمل جذابة، وحوافز مادية ومعنوية، مما يعزز من قدرة المنشآت الصحية على جذب أفضل المهنيين في المجال الطبي (Al Mustanyir، ٢٠١٩).

أثرت سياسات وأنظمة الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية بشكل جوهري على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية. هذه السياسات، التي تتماشى مع رؤية السعودية ٢٠٣٠، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في القطاع الصحي من

خلال تحسين الجودة، تعزيز الكفاءة، ودعم الابتكار. رغم التحديات القائمة، فإن الجهود المستمرة لتطوير النظام الصحي تعكس التزام المملكة بتوفير رعاية صحية متميزة ومستدامة لمواطنيها والمقيمين فيها.

مشكلة الدراسة:

تواجه المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية تحديات متعددة نتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في سياسات وأنظمة الرعاية الصحية. تعتبر هذه التحديات جزءاً من تحول شامل يهدف إلى تحسين جودة الخدمات الصحية، تعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي. لكن هذا التحول، رغم أهدافه النبيلة، يحمل في طياته مشكلات عديدة تؤثر بشكل مباشر على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية. إحدى أبرز المشكلات التي تواجهها المنشآت الصحية هي التكيف مع المعايير الجديدة للجودة والاعتماد. تطبيق هذه المعايير الدولية يتطلب من المؤسسات الصحية استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتدريب، مما يزيد من الأعباء المالية عليها. بعض المستشفيات، خاصة الصغيرة منها، قد تجد صعوبة في تحمل هذه التكاليف، مما يؤدي إلى تحديات في الامتثال لمتطلبات الجودة الجديدة. هذا الضغط المالي يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة هذه المنشآت على تقديم خدمات صحية مستدامة وذات جودة عالية (Gurajala, 2023).

استثمارات البنية التحتية:

- تتطلب المعايير الجديدة تحديث وتجديد المرافق الطبية لتلبي متطلبات الجودة والسلامة. هذا يشمل تحديث المعدات الطبية، تطوير أنظمة المعلومات الصحية، وتحديث المنشآت لتكون متوافقة مع معايير السلامة.
- تكاليف بناء وتجهيز المرافق الصحية المتقدمة تكون باهظة، خاصة للمستشفيات الصغيرة التي قد لا تمتلك الموارد المالية الكافية لتنفيذ هذه التحديثات.

تدريب الكوادر الطبية:

- يتطلب الامتثال للمعايير الدولية توفير برامج تدريبية مكثفة ومتواصلة للكوادر الطبية والإدارية. هذه البرامج تهدف إلى رفع مستوى الكفاءة والمعرفة بجوانب الجودة والسلامة.

- تحمل تكاليف برامج التدريب سواء من حيث الوقت أو المال يعد عبئًا إضافيًا على المؤسسات الصحية. قد تحتاج المنشآت لتوظيف مدربين متخصصين أو إرسال موظفيها إلى برامج تدريبية خارجية.

الأعباء المالية:

- المستشفيات الصغيرة تواجه صعوبات أكبر في تحمل التكاليف العالية لتطبيق المعايير الجديدة. هذه المستشفيات غالبًا ما تكون ذات موارد مالية محدودة مقارنة بالمستشفيات الكبيرة، مما يزيد من التحديات أمامها.
- الضغط المالي الناتج عن تكاليف الامتثال يمكن أن يؤثر سلبًا على جودة الخدمات الصحية. قد تضطر المستشفيات الصغيرة لتقليل بعض الخدمات أو تأجيل بعض التحديثات اللازمة، مما يؤثر على قدرتها على تقديم خدمات صحية مستدامة وذات جودة عالية.

التحديات التنظيمية والإدارية:

- التكيف مع المعايير الجديدة يتطلب تغييرات كبيرة في العمليات والإجراءات التنظيمية. إدارة هذا التغيير تحتاج إلى تخطيط دقيق وجهود متواصلة لضمان الامتثال وتحقيق الفائدة المرجوة.
- تطبيق المعايير الجديدة يتطلب نظامًا فعالًا للمراقبة والتقييم لضمان الالتزام المستمر. هذه المتطلبات تزيد من الأعباء الإدارية وتحتاج إلى موارد إضافية لإدارتها.

إن التكيف مع المعايير الجديدة للجودة والاعتماد يمثل تحديًا كبيرًا للمنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية، خاصة للمستشفيات الصغيرة. التكاليف المرتفعة للبنية التحتية والتدريب تشكل ضغوطًا مالية قد تؤثر على القدرة على تقديم خدمات صحية مستدامة وذات جودة عالية. لذا، يتطلب الأمر دعمًا حكوميًا واستراتيجيات فعالة لتسهيل عملية التكيف وضمان تقديم الرعاية الصحية بجودة عالية في جميع المنشآت (Almutairi، ٢٠٢٠).

علاوة على ذلك، تعتبر التكنولوجيا الحديثة سلاحًا ذا حدين في القطاع الصحي. من جهة، توفر التقنيات المتقدمة مثل السجلات الصحية الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، وتطبيقات الصحة الرقمية، فرصًا لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الأخطاء الطبية. ولكن من جهة أخرى، يتطلب تبني هذه التقنيات استثمارات ضخمة في المعدات، البرمجيات،

وتدريب الكوادر البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنشآت الصحية تحديات مرتبطة بأمان البيانات وحمايتها من التهديدات السيبرانية، مما يضيف طبقة أخرى من التعقيد والتكاليف على إدارة الأعمال (Gurajala، ٢٠٢٣).

فرص تحسين الكفاءة التشغيلية:

- تسهم في تحسين دقة المعلومات الطبية المتاحة للأطباء والكوادر الطبية، مما يساعد في اتخاذ قرارات علاجية أفضل وأسرع، وتقليل الأخطاء الطبية.
- يمكن استخدامه لتحليل البيانات الطبية الكبيرة والتنبؤ بالأمراض وتقديم توصيات علاجية دقيقة، مما يحسن من جودة الرعاية الصحية.
- توفر وسائل مبتكرة لتواصل المرضى مع الأطباء، وتتبع حالتهم الصحية، وإدارة الأدوية والمواعيد، مما يعزز من تجربة المرضى وكفاءتهم في الحصول على الرعاية الصحية.

التحديات المالية لتبني التكنولوجيا:

- تحتاج المؤسسات الصحية إلى شراء وتجهيز معدات حديثة وبرمجيات متقدمة، وهذا يتطلب استثمارات مالية كبيرة.
- تبني التكنولوجيا الجديدة يتطلب تدريب الكوادر البشرية على استخدامها بشكل فعال. هذا التدريب يشمل الأطباء، الممرضين، والإداريين، ويستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين.

أمان البيانات وحمايتها:

- مع ازدياد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، تصبح المنشآت الصحية هدفًا للتهديدات السيبرانية مثل الهجمات الإلكترونية، الاختراقات، وسرقة البيانات.
- لضمان حماية البيانات الصحية الحساسة، تحتاج المنشآت الصحية إلى استثمارات في أنظمة الأمان السيبراني، البرمجيات الأمنية، والتدريب على الأمن السيبراني، مما يزيد من الأعباء المالية والإدارية.

التعقيدات الإدارية والتنظيمية:

- تحتاج المنشآت الصحية إلى نظم متكاملة لإدارة البيانات وضمان تدفقها بشكل سلس بين الأقسام المختلفة مع الحفاظ على السرية والأمان.
- يجب أن تلتزم المنشآت الصحية باللوائح والقوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والصحية، مما يزيد من التعقيدات الإدارية.

تعتبر التكنولوجيا الحديثة في القطاع الصحي سلاحًا ذا حدين. فمن جهة، توفر فرصًا كبيرة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الأخطاء الطبية، مما يعزز من جودة الرعاية الصحية. ولكن من جهة أخرى، يتطلب تبني هذه التقنيات استثمارات ضخمة في المعدات، البرمجيات، وتدريب الكوادر البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنشآت الصحية تحديات مرتبطة بأمان البيانات وحمايتها من التهديدات السيبرانية، مما يضيف طبقة أخرى من التعقيد والتكاليف على إدارة الأعمال. لذلك، يجب على المؤسسات الصحية تبني استراتيجيات متوازنة تجمع بين الاستفادة من التقنيات الحديثة وضمان الأمان والامتثال للتحديات المالية والإدارية المصاحبة لها.

تغيير الأنظمة والسياسات الصحية يتطلب من المنشآت الصحية التكيف بسرعة مع المتطلبات الجديدة، مما يمثل تحديًا إضافيًا للإدارة. التعامل مع التغييرات التنظيمية المستمرة يتطلب موارد إضافية، سواء كانت بشرية أو مالية، لضمان الامتثال وتجنب العقوبات. هذا الوضع يتطلب من الإدارة تطوير استراتيجيات مرنة ومبتكرة لإدارة التغيير، وتحقيق التوازن بين الالتزام بالسياسات الجديدة والحفاظ على سير العمليات اليومية بكفاءة.

تحديات التكيف السريع مع التغييرات التنظيمية:

- التغييرات المستمرة في الأنظمة والسياسات الصحية تتطلب من المؤسسات الصحية متابعة التحديثات والتعديلات بانتظام لضمان الامتثال. هذا يتضمن تعديل البروتوكولات والإجراءات الداخلية بسرعة.
- التكيف السريع يتطلب من الإدارة الصحية وضع خطط استراتيجية محكمة قادرة على التفاعل مع التغييرات الفجائية في السياسات والأنظمة. هذا يشمل تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بشكل فعال لمواجهة التحديات الجديدة.

الموارد الإضافية المطلوبة:

- التعامل مع التغييرات يتطلب توظيف كوادر إضافية أو إعادة تدريب الموظفين الحاليين لضمان معرفتهم بالتحديثات الجديدة وقدرتهم على تنفيذها بكفاءة. هذا يتضمن تنظيم ورش العمل والبرامج التدريبية المستمرة.
- التغييرات في السياسات تتطلب استثمارات مالية إضافية لتحديث الأنظمة، تطوير البنية التحتية، وشراء المعدات الضرورية. تأمين هذه الموارد المالية يمثل تحديًا، خاصة للمستشفيات الصغيرة أو تلك التي تعمل بميزانيات محدودة.

إدارة التغيير بفعالية:

- لتجاوز التحديات المرتبطة بتغيير السياسات، تحتاج المؤسسات الصحية إلى تبني استراتيجيات مرنة ومبتكرة تمكّنها من التكيف بسرعة مع المتطلبات الجديدة. هذا يشمل تطوير أنظمة إدارية مرنة تسمح بإجراء التغييرات المطلوبة دون تعطيل سير العمل.
- من المهم أن يكون هناك تواصل فعال ومستمر بين الإدارة والموظفين لضمان فهم الجميع للمتطلبات الجديدة وأسبابها. التواصل الجيد يساعد في تخفيف القلق والارتباك الناجم عن التغييرات المستمرة.

تحقيق التوازن بين الالتزام بالسياسات والحفاظ على كفاءة العمليات اليومية:

- لضمان الامتثال دون التأثير السلبي على العمليات اليومية، يجب أن تقوم الإدارة بإجراء تقييم دوري لأداء المنشأة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورًا كبيرًا في دعم الإدارة في تحقيق التوازن المطلوب. استخدام أنظمة إدارة الموارد الحديثة يمكن أن يسهل من عملية التكيف مع التغييرات الجديدة ويوفر الوقت والجهد.

إن تغيير الأنظمة والسياسات الصحية يمثل تحديًا كبيرًا للمنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا التغيير من الإدارة التكيف السريع مع المتطلبات الجديدة، مما يتطلب موارد بشرية ومالية إضافية لضمان الامتثال وتجنب العقوبات. لتحقيق النجاح في هذا السياق، يجب على المؤسسات الصحية تطوير استراتيجيات مرنة ومبتكرة لإدارة التغيير، مع الحفاظ على كفاءة العمليات اليومية. يشمل ذلك تحسين التواصل الداخلي، الاستثمار في تدريب

الكوادر، وتبني التكنولوجيا لدعم الإدارة في تحقيق التوازن المطلوب. بالنهاية، الإدارة الفعّالة والتخطيط الاستراتيجي يمكن أن يساعد في تحويل هذه التحديات إلى فرص لتحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة (Akinwale، ٢٠٢٣).

البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة لا تزال تمثل مشكلة كبيرة في العديد من المنشآت الصحية. رغم الجهود المبذولة لتبسيط الإجراءات وتحسين الكفاءة، تواجه بعض المستشفيات والمرافق الصحية تحديات في التعامل مع الروتين الإداري، مما يعوق سير العمل ويؤثر على جودة الخدمات المقدمة. هذه المشكلات تتطلب جهودًا مستمرة لتحسين نظم الإدارة وتعزيز الشفافية في العمليات الإدارية (Alrowes، ٢٠٢٣).

التحديات المرتبطة بالبيروقراطية:

- تتسبب البيروقراطية في تأخير العمليات الإدارية بسبب الإجراءات المعقدة والمتعددة التي يجب اتباعها. يتطلب الحصول على الموافقات، معالجة الشكاوى، وإتمام المعاملات الإدارية وقتًا طويلاً وجهدًا كبيرًا، مما يؤثر على كفاءة العمل.
- تؤدي المركزية في اتخاذ القرارات إلى تباطؤ العمليات الإدارية، حيث يحتاج الموظفون إلى انتظار موافقات من مستويات إدارية أعلى قبل اتخاذ أي إجراء. هذا يؤثر على سرعة الاستجابة وفعالية الخدمات المقدمة للمرضى.

آثار البيروقراطية على جودة الخدمات الصحية:

- تتسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة في تأخير تقديم الرعاية الصحية للمرضى، حيث يتم تأجيل العلاج بسبب الانتظار الطويل للحصول على الموافقات الإدارية اللازمة.
- الروتين الإداري الزائد يمكن أن يؤدي إلى إحباط الموظفين والشعور بالإرهاق، مما يؤثر على أدائهم ويقلل من مستوى الرضا الوظيفي. هذا بدوره يؤثر على جودة الرعاية المقدمة للمرضى.

الحاجة إلى تحسين نظم الإدارة:

- يتطلب مواجهة البيروقراطية المعقدة تبني إجراءات إدارية مبسطة ومرنة تقلل من التعقيد وتسهل سير العمل. يجب إعادة تصميم العمليات الإدارية لتكون أكثر فاعلية وسلاسة.

- من المهم تطوير نظم إدارية متقدمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتسهيل العمليات الإدارية وتحسين كفاءتها. يمكن استخدام أنظمة إدارة الموارد البشرية والإدارية لتحسين إدارة العمليات وتقليل الروتين الإداري.

تعزيز الشفافية في العمليات الإدارية:

- لتعزيز الشفافية، يجب أن تكون العمليات الإدارية واضحة ومعلنة لجميع الموظفين. يجب أن يكون هناك نظام مساءلة يضمن أن تكون جميع الإجراءات متوافقة مع السياسات والمعايير المعتمدة.
- تحسين التواصل الداخلي بين الإدارات والموظفين يساعد في تقليل الفجوات المعلوماتية وتحسين التعاون بين الفرق المختلفة. يجب أن تكون هناك قنوات اتصال فعالة لتبادل المعلومات بشكل سريع وشفاف.

تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية:

- يجب تقديم برامج تدريبية منتظمة للموظفين الإداريين لزيادة مهاراتهم وكفاءتهم في التعامل مع الإجراءات الإدارية. التدريب يساعد في تحسين فهمهم للعمليات الإدارية وكيفية تبسيطها.
- تشجيع الابتكار في الإدارة يساعد في تطوير حلول جديدة لتحسين العمليات الإدارية وتقليل الروتين. يجب تحفيز الموظفين على تقديم مقترحات لتحسين الأداء الإداري وتعزيز الكفاءة.

البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة تمثل تحديًا كبيرًا للمنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية. تعيق هذه المشكلات سير العمل وتؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمرضى. لمواجهة هذه التحديات، يجب على المنشآت الصحية تبني استراتيجيات لتحسين نظم الإدارة، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية في العمليات الإدارية. الاستثمار في تدريب الكوادر الإدارية وتطوير نظم الإدارة باستخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية والارتقاء بجودة الرعاية الصحية المقدمة. تحسين التواصل الداخلي وتطبيق نظام مساءلة فعال يضمن الامتثال للسياسات والمعايير، مما يساهم في خلق بيئة عمل أكثر فعالية وشفافية (Alasmari، ٢٠٢١).

القوى العاملة في القطاع الصحي تمثل تحديًا آخر يتطلب اهتمامًا كبيرًا من إدارة الأعمال في المنشآت الصحية. تطوير الكوادر البشرية من خلال التدريب المستمر وبرامج التأهيل المهني يعد أمرًا ضروريًا لتحسين جودة الرعاية الصحية. ولكن هذا يتطلب استثمارات مالية وزمنية كبيرة، مما يزيد من الضغط على الميزانيات التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك،

تعاني بعض المنشآت الصحية من صعوبة في استقطاب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بها، نظرًا للمنافسة الشديدة في السوق وتزايد الطلب على المهنيين الصحيين المؤهلين (Albejaidi، ٢٠١٩).

أهمية تطوير الكوادر البشرية:

- لضمان تقديم رعاية صحية عالية الجودة، تحتاج الكوادر البشرية في المنشآت الصحية إلى التدريب المستمر لمواكبة التطورات الطبية والتكنولوجية. هذا يشمل حضور المؤتمرات، الدورات التدريبية، وورش العمل المتخصصة.
- توفير برامج تأهيلية متخصصة تساعد الموظفين على تحسين مهاراتهم ومعرفتهم، مما يعزز من كفاءتهم وقدرتهم على تقديم خدمات صحية متميزة. هذه البرامج تشمل تخصصات متنوعة مثل إدارة الأزمات الصحية، التقنيات الطبية الحديثة، والرعاية الصحية الأولية.

التحديات المالية والزمنية:

- يتطلب توفير برامج التدريب والتأهيل استثمارات مالية كبيرة، تشمل تكاليف المدربين، المواد التدريبية، والتجهيزات اللازمة. هذه الاستثمارات تضع ضغطاً على الميزانيات التشغيلية للمنشآت الصحية، خاصة في ظل القيود المالية الحالية.
- يتطلب تدريب الكوادر البشرية وقتاً وجهداً كبيرين من الموظفين، مما قد يؤثر على سير العمل اليومي في المنشأة الصحية. يجب أن تكون هناك خطط محكمة لتنظيم التدريب بحيث لا يؤثر سلباً على تقديم الخدمات الصحية.

استقطاب والاحتفاظ بالكفاءات المتميزة:

- تواجه المنشآت الصحية صعوبة في استقطاب الكفاءات المتميزة بسبب المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصحية. العروض المالية والجوانب المهنية المقدمة من المنافسين تكون مغرية، مما يجعل من الصعب الحفاظ على الموظفين المؤهلين.

- تزايد الطلب على المهنيين الصحيين المؤهلين يعزز من صعوبة استقطاب الكوادر البشرية والاحتفاظ بها. هذا يتطلب من المنشآت الصحية توفير بيئة عمل جاذبة تتضمن مزايا تنافسية مثل الرواتب المجزية، الفرص التدريبية، والتطوير المهني المستمر.

الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع التحديات:

- يجب على المنشآت الصحية تخصيص ميزانيات مستدامة للاستثمار في برامج التنمية المهنية، بما يشمل التدريب المستمر والتأهيل المهني. هذه الاستثمارات تعود بالفائدة على المدى الطويل من خلال تحسين جودة الرعاية الصحية وزيادة رضا الموظفين.
- لتجنب فقدان الكفاءات، يجب على المؤسسات الصحية تحسين بيئة العمل من خلال توفير مزايا تنافسية مثل الحوافز المالية، المرونة في ساعات العمل، والاهتمام بالتوازن بين الحياة المهنية والشخصية.
- يمكن تعزيز ثقافة التعلم المستمر بين الموظفين من خلال توفير فرص التعلم الذاتي والتدريب عبر الإنترنت. هذا يمكن أن يساعد في تقليل التكاليف المرتبطة بالتدريب التقليدي وتوفير مرونة أكبر للموظفين.
- تطوير الكوادر البشرية يمثل تحديًا كبيرًا لإدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا التطوير استثمارات مالية وزمنية كبيرة، مما يزيد من الضغط على الميزانيات التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني بعض المنشآت الصحية من صعوبة في استقطاب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بها نظرًا للمنافسة الشديدة في السوق وتزايد الطلب على المهنيين الصحيين المؤهلين. لمواجهة هذه التحديات، يجب على المنشآت الصحية تبني استراتيجيات مبتكرة تشمل الاستثمار في برامج التنمية المهنية، خلق بيئة عمل جاذبة، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر. هذا النهج يمكن أن يساهم في تحسين جودة الرعاية الصحية وضمان استدامة الكوادر البشرية المتميزة (Mani، ٢٠٢٤).
- التحديات المالية هي جزء لا يتجزأ من المشكلات التي تواجه إدارة الأعمال في المنشآت الصحية. تبني السياسات الجديدة يتطلب موارد مالية ضخمة لتطوير البنية التحتية، تحديث المعدات، وتدريب الكوادر. هذا يمكن أن يضغط على ميزانيات المنشآت الصحية ويجعل من الصعب تحقيق الاستدامة المالية. ضرورة وجود استراتيجيات مالية محكمة وإدارة فعالة للموارد تصبح أكثر إلحاحًا في ظل هذه الظروف.

تطوير البنية التحتية:

- تحتاج المنشآت الصحية إلى استثمارات كبيرة في بناء وتحديث المرافق الطبية لتلبية المعايير الحديثة. يشمل ذلك بناء مستشفيات جديدة، تحديث المباني القائمة، وتوفير التجهيزات اللازمة لتقديم الرعاية الصحية المتقدمة.
- تتطلب الرعاية الصحية الحديثة استخدام تكنولوجيا ومعدات طبية متطورة. شراء هذه المعدات، تركيبها، وصيانتها المستمرة يفرض ضغوطاً مالية كبيرة على المنشآت الصحية.

تحديث المعدات:

- مع التطور السريع في التقنيات الطبية، تصبح الحاجة إلى تحديث المعدات أمراً ضرورياً. الأجهزة الطبية القديمة قد لا تكون فعالة أو آمنة بما يكفي، مما يتطلب استبدالها بتكنولوجيا حديثة تكلفتها مرتفعة.
- تحتاج المنشآت الصحية إلى نظم إدارة حديثة لتحسين الكفاءة التشغيلية وإدارة المعلومات الصحية بشكل فعال. تحديث البرمجيات والنظم الإدارية يتطلب استثمارات مستمرة في التكنولوجيا والتدريب.

تدريب الكوادر:

- لضمان تقديم رعاية صحية عالية الجودة، يجب على المنشآت الصحية الاستثمار في تدريب مستمر للكوادر البشرية. يشمل ذلك التدريب على استخدام التكنولوجيا الجديدة، التطورات الطبية، وأساليب الرعاية الحديثة.
- تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل يتطلب ميزانيات مخصصة، بالإضافة إلى الوقت الذي يقضيه الموظفون بعيداً عن عملهم الأساسي لحضور هذه التدريبات.

الضغط على الميزانيات التشغيلية:

- مع زيادة تكاليف البنية التحتية، المعدات، والتدريب، تواجه المنشآت الصحية تحديات كبيرة في الحفاظ على ميزانياتها التشغيلية. هذا الضغط يمكن أن يؤثر على قدرتها على تقديم خدمات صحية مستدامة وذات جودة.

- تحقيق التوازن بين تقديم رعاية صحية عالية الجودة والحفاظ على الاستدامة المالية يمثل تحديًا كبيرًا. يجب على المنشآت الصحية إيجاد طرق لتحقيق هذا التوازن بدون المساس بجودة الرعاية.

الحاجة إلى استراتيجيات مالية محكمة:

- يتطلب مواجهة التحديات المالية وضع خطط مالية استراتيجية محكمة تتضمن تقديرات دقيقة للتكاليف والإيرادات، وإدارة فعالة للموارد المالية.
- لتقليل الضغط على الميزانيات التشغيلية، يجب على المنشآت الصحية البحث عن مصادر تمويل متنوعة تشمل التمويل الحكومي، الشراكات مع القطاع الخاص، والمساعدات الدولية.
- تحسين إدارة الموارد المتاحة يمكن أن يساعد في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة. يتضمن ذلك تحسين العمليات التشغيلية، تقليل الهدر، وزيادة الإنتاجية.

التحديات المالية تمثل جزءًا كبيرًا من المشكلات التي تواجه إدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية. يتطلب تبني السياسات الجديدة موارد مالية ضخمة لتطوير البنية التحتية، تحديث المعدات، وتدريب الكوادر، مما يضغط على الميزانيات التشغيلية ويجعل من الصعب تحقيق الاستدامة المالية. لتحقيق النجاح في ظل هذه الظروف، يجب على المنشآت الصحية تبني استراتيجيات مالية محكمة تتضمن تخطيطًا ماليًا استراتيجيًا، تنويع مصادر التمويل، وإدارة فعالة للموارد. بالإضافة إلى ذلك، تحسين إدارة العمليات وتقليل الهدر يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن بين تقديم رعاية صحية عالية الجودة والحفاظ على الاستدامة المالية (Al-Hanawi M، ٢٠١٨).

أخيرًا، التفاعل مع المجتمع ومتطلبات المرضى يمثل تحديًا إضافيًا للمنشآت الصحية. التوقعات المتزايدة من الجمهور للحصول على خدمات صحية عالية الجودة وفي الوقت المناسب تتطلب من المنشآت تحسين خدماتها باستمرار. هذا يتطلب استثمارات في تحسين تجربة المريض، تطوير الخدمات، وضمان التواصل الفعال مع المرضى وأسرتهم.

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة تأثير سياسات وأنظمة الرعاية الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة نظرًا للتغيرات الجوهرية التي يشهدها القطاع الصحي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠. هذه الأهمية

تنبع من عدة جوانب رئيسية تشمل تحسين جودة الخدمات الصحية، تعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان استدامة النظام الصحي.

أولاً، تأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين في المملكة. السياسات الصحية الجديدة التي تم اعتمادها تهدف إلى رفع مستوى الرعاية الصحية من خلال تطبيق معايير دولية للجودة والاعتماد. دراسة تأثير هذه السياسات تمكننا من فهم مدى فعالية هذه الإجراءات في تحقيق أهدافها وكيفية تحسينها لضمان تقديم خدمات صحية تتوافق مع أعلى المعايير العالمية. من خلال هذه الدراسة، يمكن للمسؤولين عن قطاع الصحة اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة، مما يساعد في تعزيز جودة الرعاية الصحية المقدمة.

ثانياً، تلعب الكفاءة التشغيلية دوراً محورياً في إدارة المنشآت الصحية. التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه القطاع الصحي تتطلب استراتيجيات مبتكرة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. دراسة تأثير السياسات الصحية تساعد في تحديد الممارسات الناجحة وتلك التي تحتاج إلى تحسين، مما يساهم في تطوير نماذج تشغيلية أكثر كفاءة. هذا يشمل تحليل تأثير التكنولوجيا الحديثة مثل السجلات الصحية الإلكترونية والذكاء الاصطناعي على تحسين العمليات وتقليل الهدر. من خلال فهم هذه التأثيرات، يمكن للمنشآت الصحية تحسين أدائها التشغيلي وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات فعالة بتكاليف معقولة.

ثالثاً، استدامة النظام الصحي تعتبر هدفاً أساسياً لرؤية السعودية ٢٠٣٠. التغيرات في السياسات الصحية تهدف إلى ضمان تقديم خدمات صحية مستدامة وقادرة على تلبية احتياجات المجتمع على المدى الطويل. دراسة تأثير هذه السياسات توفر insights حول كيفية تحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية للمنشآت الصحية. هذا يشمل تقييم كيفية تأثير التمويل والاستثمارات الجديدة على تحسين البنية التحتية الصحية، ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز قدرة النظام الصحي على التكيف مع التحديات المستقبلية. من خلال هذه الدراسة، يمكن تحديد العوامل التي تساهم في استدامة المنشآت الصحية وكيفية تعزيزها لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية.

رابعاً، القوى العاملة في القطاع الصحي تشكل عنصراً حاسماً في نجاح أي نظام صحي. السياسات الصحية التي تهدف إلى تطوير الكوادر البشرية وتحسين مهاراتهم تؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات الصحية. دراسة تأثير هذه السياسات على القوى العاملة تمكن من تحديد الفجوات في التدريب والتطوير، مما يساعد في تصميم برامج تدريبية

فعالة تلبي احتياجات السوق. هذا يسهم في تحسين أداء العاملين الصحيين وزيادة رضاهم الوظيفي، مما ينعكس إيجاباً على جودة الرعاية المقدمة للمرضى.

خامساً، يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تحسين التواصل بين المنشآت الصحية والمجتمع. التوقعات المتزايدة من المرضى للحصول على خدمات صحية عالية الجودة تتطلب من المنشآت تحسين تفاعلها مع المجتمع. دراسة تأثير السياسات الصحية على تجربة المريض تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في الخدمات المقدمة، مما يساعد في تطوير استراتيجيات لتحسين تجربة المريض وضمان رضاهم. هذا يشمل تقييم كيفية تأثير السياسات الصحية على وصول المرضى إلى الخدمات، جودة التواصل بين المرضى والأطباء، ومدى تلبية الخدمات الصحية لاحتياجات المجتمع المتنوعة.

أهداف الدراسة:

تعد دراسة تأثير سياسات وأنظمة الرعاية الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية مهمة لتحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي يمكن أن تسهم في تحسين النظام الصحي برمته. تنبع هذه الأهداف من الحاجة إلى فهم أعمق للكيفية التي تؤثر بها السياسات والأنظمة الصحية على العمليات الإدارية في المنشآت الصحية، ومن ثم تطوير استراتيجيات مبتكرة لتحقيق الأداء الأمثل. تتضمن أهداف الدراسة ما يلي:

تهدف الدراسة إلى تقييم مدى تأثير السياسات الصحية الجديدة على جودة الخدمات الصحية المقدمة في المنشآت الصحية. من خلال تحليل البيانات المتعلقة بجودة الرعاية الصحية، يمكن تحديد مدى فعالية المعايير الدولية التي تم اعتمادها في تحسين مستوى الخدمات وتقليل الأخطاء الطبية. هذا الهدف يساعد في تقديم توصيات لتحسين جودة الرعاية الصحية وضمان أن السياسات المتبعة تساهم في تحقيق أعلى مستويات الجودة الممكنة.

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير السياسات الصحية على الكفاءة التشغيلية للمنشآت الصحية. يتضمن ذلك دراسة كيفية تأثير التقنيات الحديثة مثل السجلات الصحية الإلكترونية والذكاء الاصطناعي على العمليات اليومية وتحديد مدى تحسينها للكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية. من خلال هذا التحليل، يمكن تطوير استراتيجيات تشغيلية فعالة تسهم في تحسين الأداء وتقليل الهدر في الموارد.

تهدف الدراسة إلى استكشاف تأثير السياسات الصحية على الاستدامة المالية للمنشآت الصحية. يتضمن ذلك تحليل كيفية تأثير السياسات على التمويل والاستثمارات في القطاع الصحي، وتقييم دور الشراكات بين القطاعين العام

والخاص في تعزيز استدامة النظام الصحي. هذا الهدف يساهم في تحديد أفضل الممارسات المالية والإدارية التي تساعد في ضمان استدامة المنشآت الصحية على المدى الطويل.

تهدف الدراسة إلى فهم تأثير السياسات الصحية على تطوير القوى العاملة في القطاع الصحي. يشمل ذلك تقييم برامج التدريب والتطوير المهني للكوادر الصحية وتحديد مدى تأثيرها على تحسين مهارات العاملين وزيادة رضاهم الوظيفي. من خلال هذا الفهم، يمكن تصميم برامج تدريبية أكثر فعالية تلبي احتياجات العاملين وتساهم في تحسين جودة الرعاية الصحية.

تهدف الدراسة إلى تحسين تجربة المريض من خلال فهم تأثير السياسات الصحية على تفاعل المنشآت الصحية مع المرضى والمجتمع. يتضمن ذلك تقييم كيفية تأثير السياسات على وصول المرضى إلى الخدمات الصحية وجودة التواصل بين المرضى والأطباء. هذا الهدف يساعد في تطوير استراتيجيات لتحسين تجربة المريض وضمان رضاهم عن الخدمات الصحية المقدمة.

تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات مبنية على الأدلة لتحسين السياسات الصحية الحالية. من خلال تحليل تأثير السياسات على مختلف جوانب إدارة الأعمال في المنشآت الصحية، يمكن تقديم مقترحات لتعديلات أو تحسينات تساهم في تحقيق أهداف النظام الصحي بشكل أكثر فعالية وكفاءة. هذه التوصيات تكون مبنية على البيانات والتحليلات المستخلصة من الدراسة، مما يضمن أنها تستند إلى حقائق ملموسة وموثوقة.

تهدف الدراسة إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكار في تحسين إدارة الأعمال في المنشآت الصحية. من خلال تقييم تأثير التقنيات الحديثة على الكفاءة التشغيلية وجودة الرعاية الصحية، يمكن تقديم توصيات لتبني تقنيات جديدة واستراتيجيات ابتكارية تساهم في تحسين الأداء العام للمنشآت الصحية. هذا يعزز من قدرة النظام الصحي على مواكبة التطورات التقنية وتقديم خدمات صحية متقدمة.

تهدف الدراسة إلى تحديد التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت الصحية في تنفيذ السياسات الصحية الجديدة. يتضمن ذلك تحليل المشكلات المرتبطة بالبيروقراطية، التكاليف العالية، والتغيرات التنظيمية المستمرة. من خلال فهم هذه التحديات، يمكن تطوير حلول واستراتيجيات لتجاوزها وضمان تنفيذ السياسات بشكل فعال ومستدام.

تساؤلات الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي:

- كيف تؤثر سياسات وأنظمة الرعاية الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير السياسات الصحية الجديدة على جودة الخدمات الصحية المقدمة في المنشآت الصحية؟
- كيف تؤثر التكنولوجيا الحديثة، مثل السجلات الصحية الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، على الكفاءة التشغيلية في المنشآت الصحية؟
- ما هي التحديات المالية التي تواجه المنشآت الصحية نتيجة تطبيق السياسات الصحية الجديدة؟
- ما مدى فعالية برامج التدريب والتطوير المهني للكوادر الصحية في تحسين جودة الرعاية الصحية؟
- كيف تؤثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة النظام الصحي؟
- ما هي التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت الصحية في تنفيذ السياسات الصحية الجديدة؟
- كيف يمكن تحسين تجربة المريض والتفاعل مع المجتمع في ظل السياسات الصحية الجديدة؟
- ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لتحسين السياسات الصحية وضمان تحقيق أهداف النظام الصحي؟

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين سياسات وأنظمة الرعاية الصحية وإدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين السياسات الصحية الجديدة وجودة الخدمات الصحية المقدمة في المنشآت الصحية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين استخدام التكنولوجيا الحديثة والكفاءة التشغيلية في المنشآت الصحية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين تطبيق السياسات الصحية الجديدة والتحديات المالية في المنشآت الصحية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين برامج التدريب والتطوير المهني وتحسين جودة الرعاية الصحية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستدامة النظام الصحي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين السياسات الصحية الجديدة وتحديات التنفيذ في المنشآت الصحية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين السياسات الصحية الجديدة وتحسين تجربة المريض.

الدراسات السابقة:

تتناول دراسة (Al-Hanawi، ٢٠٢١) مسألة توفير الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، وتبحث بشكل خاص في التحديات التي تواجه مقدمي الرعاية الصحية ومسؤولي الوزارة. وعلى الرغم من أن الدراسة تركز على عوامل خاصة بالمملكة العربية السعودية، إلا أنها تبحث أيضاً في المشكلة من منظور دولي واسع النطاق. وعلى وجه الخصوص، تستكشف الدراسة تجربة تحديث الرعاية الصحية في المملكة المتحدة لوضع تصور عملي لدمج الخدمات العامة مع مُثُل السوق. هناك حاجة ملحة لتحديث نظام الرعاية الصحية السعودي مع كون العبء الاقتصادي على وزارة الصحة التي تمويلها الدولة وسيلة غير مستدامة لتوفير الرعاية الصحية في المستقبل. ويكمن الحل جزئياً في فتح

نظام الرعاية الصحية العامة أمام مصادر بديلة للإيرادات. وعلى وجه الخصوص، سيتم اعتبار الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة لتمويل الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ولتحسين معايير جودة الرعاية. وتخلص هذه الدراسة إلى أنه في حين أن التحرك نحو نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الرعاية الصحية قد تم وصفه كشرط مسبق للتحديث والتطوير، فإن الاندماج الدقيق بين القوات الحكومية وغير الحكومية يظل مصدراً للتخمين. ونتيجة لذلك، تدعو الدراسة إلى توخي الحذر عند تقييم فوائد ومخاطر الشراكات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

تسلط رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الضوء على تطوير قطاع الرعاية الصحية من خلال الخصخصة. تتناول هذه الدراسة العوامل التي أدت إلى خصخصة قطاع الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية. هذه مراجعة نطاقية تعتمد على مراجعة شاملة لكل من الوثائق المنشورة وغير المنشورة. لقد تمكنا من الوصول إلى محركات البحث وقواعد البيانات المختلفة لجمع مختلف المنشورات البحثية، ومقالات المجلات، والتقارير الحكومية، ووثائق السياسات والتخطيط، والتقارير / المقالات الصحفية ذات الصلة. في حين شهدت خصخصة قطاع الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية اتجاهاً تصاعدياً، إلا أن قطاع الرعاية الصحية العامة يظل حيويًا لتحقيق تحسينات شاملة في صحة جميع شرائح سكان المملكة العربية السعودية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يجب على الحكومة تعزيز قطاع الرعاية الصحية العامة لضمان رعاية صحية ميسورة التكلفة وسهلة المنال وعالية الجودة للجميع. تركز هذه المخطوطة على الجانب السياسي لخصخصة الرعاية الصحية وتستند إلى مواد بحثية ثانوية. وتؤدي زيادة الخصخصة إلى ارتفاع نفقات الرعاية الصحية، في حين تؤثر سلباً على العدالة والمساءلة في تقديم خدماتها. على الرغم من أن هذه الدراسة هي تحليل مستقل لنظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، إلا أن الدروس المستفادة من هذا السياق يمكن استخدامها على نطاق واسع لصنع السياسات في بلدان أخرى ذات إعدادات اجتماعية واقتصادية مماثلة (Rahman، ٢٠٢٠).

هدفت دراسة (Arif، ٢٠٢٢) إلى إيجاد العلاقة بين القيادة وتأثيرها على جودة الرعاية الصحية. تم استخدام منهج المسح باستخدام الاستبيان لجمع البيانات. مجتمع الدراسة كان من موظفي القطاع الصحي في القصيم. تم جمع ما مجموعه ٢٠٠ استبيان مكتمل واستخدمت في التحليل في هذه الدراسة. وتم استخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لاختبار الفرضيات. وقد وجد أن جميع المتنبئات والمقاييس لها علاقة متوسطة وإيجابية. وبالمثل، هناك تأثير

كبير للقيادة على جودة الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية؛ النتائج تتفق مع تلك الدراسات السابقة. وبناء على النتائج، تشير الدراسة إلى أن الأسلوب التشاركي للقائد لا يشجع الناس على تقديم مدخلاتهم في صنع القرار وصياغة الخطط فحسب، بل يلعب أيضًا دورًا أكبر في التنفيذ أيضًا. لذلك، يمكن إنشاء بيئة عمل ودية وملائمة وديمقراطية ومشجعة ومتحررة من قبل إدارة المستشفيات لأن هذا النوع من البيئة يزيد من مستوى الأداء ويفيد في تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا لإدارة الجودة، والتي تكمل أيضًا نتائج أفضل للرعاية الصحية.

هدفت دراسة (Nair، ٢٠٢٣) إلى تقديم تحليل مقارن لأنظمة التمويل الصحي في الهند والمملكة العربية السعودية عبر ثلاثة مجالات رئيسية: تعبئة الموارد، وتجميع الموارد، وشراء الخدمات الصحية. هذه دراسة رصدية تستخدم البيانات الثانوية التي تم جمعها من المنظمات الدولية ووزارات الصحة وغيرها من الوكالات الحكومية وغير الحكومية في الهند والمملكة العربية السعودية. وكشفت الدراسة أن الهند لديها إنفاق منخفض للغاية على الرعاية الصحية ونتائج صحية أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالمملكة العربية السعودية. على الرغم من أن نظام التمويل الصحي في الهند شهد تغيرات ملحوظة في العقدين الماضيين، إلا أنه متخلف في العديد من معايير نظام التمويل الصحي. ومع ذلك، فإن حصة الإنفاق الحكومي على الإنفاق الصحي الحالي آخذة في التزايد بشكل مطرد مع زيادة المخصصات للرعاية الأولية والثانوية. ومن خلال توسيع تغطية التأمين الصحي والتمويل المستدام للصحة العامة، من المرجح أن تحرز الهند تقدمًا كبيرًا نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

لقد تحولت المملكة العربية السعودية من نظام مجاني وعام وشامل في الغالب في ظل نموذج الرعاية الاجتماعية إلى نموذج اقتصادي مختلط للرعاية الصحية. انتقلت دولة الرفاهية ببطء إلى نموذج ليبرالي، مع التركيز على قوى السوق للسيطرة على توفير الرعاية الصحية، وكان القطاع الخاص موثوقًا به لتوفير أفضل للرعاية الصحية. يتعين على البلاد أن تواجه مشاكل هائلة في قطاع الصحة بسبب النمو السكاني، وتغير نمط الحياة، وتحول أنماط المرض، والتوقعات المرتفعة، وتصاعد تكاليف الرعاية الصحية، ومحدودية البنية التحتية والموارد، وسوء الممارسات الإدارية في توفير الرعاية الصحية. علاوة على ذلك، تشدد الحكومة على ضرورة جذب استثمارات القطاع الخاص لتحسين الجودة والكفاءة، وتطوير القوى العاملة، وتوحيد الخدمات. وبما أن النمط الحالي للرعاية الصحية غير مستدام، تخطط البلاد لإعادة هيكلة نظام الرعاية الصحية الحالي نحو إضفاء الطابع المؤسسي عليه لمواجهة التحديات المستقبلية. يجب على الحكومات بذل قدر مناسب من الجهد لبناء أنظمة الرعاية الصحية الخاصة بها من خلال

تحويل وتعديل التحديات التي يواجهها المجتمع وأنظمتها السياسية والاقتصادية. وينبغي للحكومة أن تشجع العدالة والإنصاف في توفير الرعاية الصحية (Redwanur، ٢٠٢١).

تستخدم وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية منهجيات تحسين الأداء المؤسسي لتطوير وتنفيذ مبادرات تحسين الأداء المصممة لمواصلة البناء على رؤية الوزارة لتحويل عمليات المستشفيات وتأسيس ثقافة الجودة والأداء التي تركز على مبدأ "المريض أولاً". قمنا بتقييم جدوى إنشاء وحدة تحسين الأداء (PIU) داخل وزارة الصحة لتطبيق مبادئ Lean Six Sigma ولتغيير منهجيات الإدارة. تعاونت وزارة الصحة مع استشاريين خارجيين لتنفيذ مبادرات وحدة تنفيذ المشروع في ٤ خطوات: إعداد وحدة تنفيذ المشروع، وبناء قدرات وحدة تنفيذ المشروع، وتنفيذ المشروع عالي التأثير، واستدامة المشروع ونقل المعرفة. تم إنشاء وحدات تنفيذ المشروع في المقاطعات الـ ١٣ على مدار ٩٠ يومًا. وتضمنت العملية تعزيز تبادل المعرفة لتعزيز مجموعة مهارات المتخصصين في الرعاية الصحية السعوديين وتطوير أبطال تحسين الأداء المحليين داخل وزارة الصحة الذين يمكنهم قيادة المشاريع المستقبلية وتنفيذها واستدامتها. كان التنفيذ تحديًا؛ ومع ذلك، كانت النتائج المبكرة لمرحلة تنفيذ المشروع عالي التأثير مشجعة. ومع ذلك، كانت استدامة تدخلات وحدة تنفيذ المشروع ضعيفة، مع عودة عمليات تحسين الأداء إلى مستويات خط الأساس في غضون ٩ أشهر. توضح دراسة الحالة هذه أن تنفيذ وحدة تنفيذ المشروع هو نهج ممكن لتحسين تقديم الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية. يسلط ضعف الاستدامة على الرغم من النجاح الأولي الضوء على الحاجة إلى زيادة تحسين المشاركة والتحفيز وتدريب قادة الفرق والأعضاء لتحقيق نجاح طويل المدى مع البرنامج (Hassanain، ٢٠١٧).

احتلت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ مركز الصدارة في تطوير قطاع الرعاية الصحية من خلال الخصخصة واعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. الهدف من هذه الدراسة هو تقديم لمحة عامة عن تحول الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠، والطموحة، وتحديد القضايا التي تحتاج إلى معالجة والخطوات المتخذة نحو توفير تحول النظم الصحية. استندت مراجعة الأدبيات إلى مراجعة واسعة النطاق للمقالات المنشورة وغير المنشورة، حيث بحثت محركات البحث وقواعد البيانات المختلفة باستخدام الكلمات الرئيسية: "الرعاية الصحية السعودية"، و"تحول الرعاية الصحية"، و"الرؤية السعودية: ٢٠٣٠"، و"الشراكات بين القطاعين العام والخاص" و"الخصخصة"، بالإضافة إلى البيانات الثانوية المنشورة في التقارير الحكومية والسياسات ووثائق الإستراتيجية الحكومية والبيانات الصحفية ذات الصلة. لا يزال مستقبل الرعاية الصحية، مثل العديد من

الاقتصادات النامية الأخرى، يزن سياسات التغطية الشاملة مع احتواء التكاليف، وقد نفذ برنامج التحول الوطني المدفوع بعوامل اجتماعية واقتصادية خطوات استراتيجية لتطوير نظام الرعاية الصحية الخاص الذي يشمل: إنشاء مجموعات صحية، ومركز وطني للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص - وهو عامل تمكين رسمي لخصخصة جميع القطاعات الحكومية، ويتضمن قانون مشاركة القطاع الخاص الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا العديد من العوامل التمكينية التشريعية المصممة لتعزيز ثقة المستثمرين في عملية الخصخصة. على الرغم من أن هذه الدراسة توضح التقدم التشريعي المنهجي لتسهيل عملية التحول في قطاع الرعاية الصحية، إلا أنها تؤيد أيضًا الحذر والبحث في تحديد العوائق التي تحول دون تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنمية القوى العاملة السعودية، وتنفيذ وظيفة إدارة دورة الإيرادات الفعالة لسداد تكاليف الرعاية الصحية وضمان وصول السكان الضعفاء إلى نوعية جيدة. والرعاية الصحية الثالثة. مع شروع الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية في رحلة التحول التي تواجه تحديات شاقة، ولكن يبدو أن الحكومة قد وضعت خارطة طريق مع الإطار التشريعي؛ ومع ذلك، فمن المهم أن تكون هناك مراقبة مستمرة مع التعديلات مع استمرار هذه العملية المعقدة والمتعددة الأوجه (Alasiri، ٢٠٢٢).

تواجه العديد من البلدان تحديات كبيرة فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية، وجودة الرعاية، والميزانية الصحية، وتوفير إمكانية الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية لمواطنيها. تقع المملكة العربية السعودية في الجزء الجنوبي الغربي من آسيا وتعتبر واحدة من أكبر الدول في الشرق الأوسط. ووفقاً للدستور السعودي، فإن خدمات الرعاية الصحية هي التي تقدمها الحكومة، ولكل مواطن ومقيم الحق في الوصول الكامل والمجاني إلى الخدمات الصحية. يتكون نظام الرعاية الصحية من مزيج بين القطاع الصحي الحكومي والخاص. على الرغم من أن الحكومة توفر خدمات رعاية الأسنان مجاناً للسعوديين، إلا أن غالبية السكان السعوديين يختارون العلاج في قطاع طب الأسنان الخاص. تم استجواب ٢٠٠ شخص في المملكة العربية السعودية حول صحة الأسنان وإمكانية الوصول إلى الرعاية. يعتقد المرضى أنه من خلال الرعاية مدفوعة الأجر يمكنهم الحصول على وقت كافٍ مع الأطباء ورعاية أفضل. على الرغم من الدعم الحكومي الكامل لخدمات رعاية الأسنان في المملكة العربية السعودية، يواجه السكان السعوديون صعوبات في الحصول على رعاية الأسنان المناسبة. إن توسيع وتعزيز رعاية الأسنان في مؤسسات الصحة الأولية وزيادة عدد مراكز رعاية الأسنان المتقدمة يمكن أن يساعد في تلبية الطلب على الخدمات بين السعوديين. بالنسبة لغير السعوديين،

هناك حاجة إلى تقييم الأنظمة الحالية وتنفيذ لوائح جديدة فيما يتعلق بالتأمين الصحي للأجانب لضمان حقهم في الحصول على خدمات رعاية الأسنان المناسبة، كما هو منصوص عليه في قانون المملكة العربية السعودية (Alshahrani، ٢٠١٦).

المنطلقات النظرية للدراسة:

١. نظرية التكامل النظامي:

تشير هذه النظرية إلى أهمية التكامل بين السياسات الصحية وإدارة الأعمال في المنشآت الصحية. يعني ذلك أن النجاح في تحسين إدارة الأعمال يتطلب تنسيقاً فعالاً بين السياسات الصحية المحلية والوطنية مع متطلبات وأهداف المنشأة الصحية.

٢. نظرية القيادة والإدارة:

تركز هذه النظرية على أهمية دور القيادة والإدارة الفعالة في تطبيق السياسات الصحية والحفاظ على استدامة العمليات الإدارية في المنشآت الصحية. يتم التركيز هنا على كيفية استخدام القيادة الإدارية لتحقيق أهداف السياسات الصحية وتحسين الأداء التشغيلي للمنشأة.

٣. نظرية الجودة الشاملة:

تعتبر الجودة الشاملة منهجية لتحسين جودة الرعاية الصحية والأداء الإداري في المنشآت الصحية. يركز هذا المنهج على تطبيق معايير الجودة والاعتماد الدولي في الرعاية الصحية، وكيفية تأثير ذلك على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية.

٤. نظرية الابتكار والتكنولوجيا:

تبرز أهمية تبني التكنولوجيا والابتكار في تحسين إدارة الأعمال والرعاية الصحية في المنشآت الصحية. يتعلق هذا بتطبيق التكنولوجيا الحديثة مثل السجلات الطبية الإلكترونية والذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات الإدارية والرعاية الصحية.

٥. نظرية الاقتصاد الصحي:

تركز على العلاقة بين السياسات الصحية والاقتصاد، وكيفية تأثير هذه السياسات على الكفاءة التشغيلية والتكاليف المالية للمنشآت الصحية. يتم التركيز هنا على تحليل تكاليف تطبيق السياسات الصحية ومقارنتها بالفوائد المحققة.

٦. نظرية الشراكات والتعاون:

تعتمد هذه النظرية على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأثرها على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية. يتم التركيز هنا على كيفية تعزيز التعاون بين المنظمات الحكومية والشركات الخاصة لتحقيق أهداف السياسات الصحية وتحسين الخدمات الصحية.

المنهجية وطرق البحث:

• المنهجية الكمية:

تعتمد المنهجية الكمية على استخدام البيانات الكمية لفهم تأثيرات السياسات والأنظمة الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل البيانات بطرق إحصائية متقدمة واستخدام النماذج لاستنتاج العلاقات السببية والتأثيرات المتبادلة.

- تتضمن المنهجية الكمية استخدام تصميم بحث استكشافي أو وصفي لتحليل تأثير السياسات والأنظمة الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية.
- يتم تحديد المتغيرات المستقلة (السياسات والأنظمة الصحية) والمتغيرات التابعة (الأداء الإداري في المنشآت الصحية).
- يشمل المجتمع الدراسي المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية.
- يتم جمع البيانات من مسح استقصائي لمديري المنشآت الصحية أو مديري الإدارة لفهم وجهات نظرهم حول تأثير السياسات الصحية.
- يمكن استخدام استبيانات محددة مسبقًا لجمع البيانات الكمية.

- يتم استخدام تقنيات الإحصاء التوصيفي والاستنتاجي لتحليل البيانات المحصلة.
- يشمل ذلك تحليل الانحدار والارتباطات لفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة.
- يتم التحكم في العوامل الخارجية عن طريق تضمين المتغيرات التحكمية في التحليل الإحصائي، مثل الحجم الطبي، والتمويل، والعوامل الاقتصادية الأخرى.

طرق البحث:

١. المسح الاستقصائي:

- يتم استخدام استبيانات موجهة للمديرين التنفيذيين في المنشآت الصحية لجمع البيانات حول تأثير السياسات الصحية على إدارة الأعمال.

٢. التحليل الإحصائي:

- يتم تحليل البيانات المحصلة باستخدام تقنيات الإحصاء التوصيفي والاستنتاجي لفهم العلاقات بين السياسات الصحية والأداء الإداري.

٣. الموديلات الإحصائية:

- يمكن استخدام موديلات الانحدار والتحليل المتعدد لفحص العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتأثيرها على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية.

٤. تحليل الانحدار الهرمي:

- يتم استخدام تحليل الانحدار الهرمي لفهم كيفية تأثير السياسات الصحية على مختلف مستويات الإدارة داخل المنشآت الصحية.

٥. الإطار الزمني:

- يتم جمع البيانات وتحليلها على مدى فترة زمنية مناسبة، مما يتيح فهم الآثار الزمنية للسياسات الصحية على إدارة الأعمال.

٦. التحليل الإحصائي:

- يتم استخدام التحليل الإحصائي لتحديد العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وفحص وجود العلاقات ذات الدلالة الإحصائية.

أدوات الدراسة :

تعتمد أدوات الدراسة على مجموعة متنوعة من الطرق والأساليب لفهم تأثير السياسات والأنظمة الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية، مما يتيح فهماً شاملاً للتحديات والفرص التي تواجهها هذه المنشآت في بيئة الرعاية الصحية المتغيرة.

١. استبيانات:

يتم استخدام استبيانات موجهة للمديرين التنفيذيين أو المسؤولين في المنشآت الصحية لجمع البيانات حول تأثير السياسات الصحية على إدارة الأعمال. تتضمن الأسئلة الخاصة بالسياسات الصحية المطبقة وتقييم تأثيرها على الأداء الإداري والاقتصادي للمنشأة.

٢. مقابلات هيكلية:

يتم إجراء مقابلات هيكلية مع المديرين التنفيذيين والمسؤولين العليا في المنشآت الصحية لفهم تأثير السياسات الصحية على إدارة الأعمال من وجهة نظرهم وتجاربهم الشخصية. تتيح هذه المقابلات استكشاف التفاصيل والظروف التي قد تؤثر على التنفيذ الفعال للسياسات.

٣. تحليل الوثائق:

يتم تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدورية للمنشآت الصحية، مثل التقارير المالية والتقارير الإدارية والتقارير الطبية، لفهم تأثير السياسات الصحية على الأداء الإداري والمالي.

٤. مراجعة الأدبيات:

يتم مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت تأثير السياسات الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية. يساعد هذا في فهم النماذج المستخدمة والنتائج المحققة سابقاً والتحليلات التي يمكن استخدامها في هذه الدراسة.

٥. التحليل الإحصائي:

يتم استخدام تقنيات التحليل الإحصائي لتحليل البيانات المحصلة من الاستبيانات والمقابلات وتحليل الوثائق. يتضمن ذلك التحليل الوصفي والانحدار لفهم العلاقات السببية بين السياسات الصحية وإدارة الأعمال.

٦. الموديلات الإحصائية:

يمكن استخدام موديلات الانحدار والتحليل المتعدد لفحص العلاقات بين العوامل المختلفة وتأثيرها على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية.

حدود الدراسة :

تحديد حدود الدراسة بشكل دقيق يساهم في تحديد المتغيرات المؤثرة والنتائج المتوقعة بشكل دقيق، مما يساعد في فهم الآثار على المستوى الإداري والعملي داخل المنشآت الصحية. تعتبر هذه الحدود أساسية لتحديد نطاق الدراسة وضمان استنتاجات البحث الدقيقة والموثوقة حول تأثير السياسات الصحية على إدارة الأعمال في المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية.

١. الحدود الدشرية:

يركز هذا الحد على المديرين التنفيذيين والمسؤولين الإداريين في المنشآت الصحية، حيث تتم دراسة آرائهم وتجاربهم حول تأثير السياسات والأنظمة الصحية على إدارة الأعمال. كما يشمل أيضًا آراء الموظفين الإداريين والطبيين حول تطبيق هذه السياسات وتأثيرها على العمليات اليومية داخل المنشآت الصحية، وقد يتضمن أيضًا ردود فعل المرضى والمجتمع المحلي.

٢. الحدود الزمانية:

تتراوح الفترة الزمنية ما بين ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤.

٣. الحدود المكانية:

يركز هذا الحد على الموقع الجغرافي للدراسة، والذي يشمل المنشآت الصحية داخل المملكة العربية السعودية. تتمحور الدراسة حول تحليل تأثير السياسات والأنظمة الصحية على إدارة الأعمال في هذه المنشآت الصحية المحددة، مما يتيح فهمًا دقيقًا للتحديات والفرص التي تواجه هذه المنشآت في بيئة الرعاية الصحية المتغيرة.

المراجع:

- Akinwale, Y. O. (2023). Technology Innovation and Healthcare Performance among Healthcare Organizations in Saudi Arabia: A Structural Equation Model Analysis. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/368738417_Technology_Innovation_and_Healthcare_Performance_among_Healthcare_Organizations_in_Saudi_Arabia_A_Structural_Equation_Model_Analysis
- Al Mustanyir, S. (2019). Health insurance in Saudi Arabia: funding options to manage the risk of government healthcare spending. Retrieved from <https://cora.ucc.ie/items/505d9742-fbb2-45b0-a5cd-72fa64f1299b>
- Alasiri, A. A. (2022). Healthcare Transformation in Saudi Arabia: An Overview Since the Launch of Vision 2030. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/11786329221121214>
- Alasmari, S. (2021). Sustainability of Quality Improvement Initiatives within the Saudi Ministry of Health Hospitals: An Institutional Overview. Retrieved from <https://karger.com/sjh/article/1/1/3/293733/Sustainability-of-Quality-Improvement-Initiatives>
- Albejaidi, F. (2019). Building the health workforce: Saudi Arabia's challenges in achieving Vision 2030. 34(4). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335125401_Building_the_health_workforce_Saudi_Arabia's_challenges_in_achieving_Vision_2030
- Al-Hanawi, M. (2018). Healthcare Finance in the Kingdom of Saudi Arabia: A Qualitative Study of Householders' Attitudes. 16(1). Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5797208/>
- Al-Hanawi, M. K. (2021). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1178632919859008>

- AlJohani, B. A. (2024). Advantages and Challenges of Implementation and Strategies for Health Insurance in Saudi Arabia: A Systemic Review. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/00469580241233447>
- Al-Kahtani, N. (2022). Digital health transformation in Saudi Arabia: A cross-sectional analysis using Healthcare Information and Management Systems Society' digital health indicators. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/20552076221117742>
- Almutairi, A. G. (2020). Challenges to Quality Primary Health Care in Saudi Arabia and Potential Improvements Implemented by Other Systems: Systematic Review. *12*(9). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/342489302_Challenges_to_Quality_Primary_Health_Care_in_Saudi_Arabia_and_Potential_Improvements_Implemented_by_Other_Systems_Systematic_Review
- Alrowes, K. M. (2023). Evaluation of the impact of health policies on the provision of health. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373125721_Evaluation_of_the_impact_of_health_policies_on_the_provision_of_health
- Alshahrani. (2016). Health-care System and Accessibility of Dental Services in Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://journals.lww.com/jioh/abstract/2016/08080/health_care_system_and_accessibility_of_dental.10.aspx
- Arif, M. (2022). Impact of the Leadership in Managing the Quality of Care: A Comparative Analysis of Healthcare in Qassim Saudi Arabia. Retrieved from <https://journal.mdpip.com/index.php/oapr/article/view/7>
- Gurajala. (2023). Healthcare System in the Kingdom of Saudi Arabia: An Expat Doctor's Perspective. *15*(5). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/371501455_Healthcare_System_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia_An_Expat_Doctor's_Perspective
- Gurajala, S. (2023). Healthcare System in the Kingdom of Saudi Arabia: An Expat Doctor's Perspective. *15*(5). Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10250784/>
- Hassanain, M. (2017). An Overview of the Performance Improvement Initiatives by the Ministry of Health in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0046958017707872>
- Mani, Z. A. (2024). Transforming Healthcare in Saudi Arabia: A Comprehensive Evaluation of Vision 2030's Impact. *16*(8). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/16/8/3277>
- Nair, K. S. (2023). Health System Financing: A Comparative Analysis of India and Saudi Arabia. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/09720634231153214>
- Rahman, R. (2020). The Privatization of Health Care System in Saudi Arabia. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1178632920934497>
- Redwanur. (2021). Policy Discourses: Shifting the Burden of Healthcare from the State to the Market in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/00469580211017655>



Midocean University

Management College

Specialization in Business Administration

Research Title

The impact of health care policies and systems on business management in health facilities in the Kingdom of Saudi Arabia: a comparative analysis of different health care systems

Student preparation/

Adel Ali Mohammed Nooh

Ahmed Mohammed Alomri

Supervisor/

Dr. Alfaisal Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jarad

Year:

٢٠٢٤